بالحلول كحلول النقطة في الخط وحلول الخط في السطح وفي الحلول السرياني
يستلزم كل واحد من المحل والحال انقسام الآخر ويستلزم عكسه
كل منهما عدا نفسه الآخر وليس الامر كذلك في الحلول الجواري ومعنى الحال
في المحترز ان يختص به بحيث يكون الاشارة الحسية واحدة كالملون
مع الملون لا كالماء مع الكوز فانه ليس بها في الكوز اصطلاحا
وطريقة اليعقوبية من النصارى ان الكلمة حلت في مريم حلول
الممازجة كحلول الماء في اللبن فانقلبت لحما ودما وطريقة الملكية
منهم انها حلت فيها من غير ممازجة بل كنبتين شخصتين في المرآة المقابلة
وطريقة النسطورية منهم ان مثل الاقنوم مع الناسوت مثل الماء
مع الشمع فانه يؤثر فيه حتى يتبين فيه النقش ثم لا يبقى فيه شيء من اثر
كل ذلك باطل الحق الشيء وجب وثبت فهو حق وعيد وتحقق الشيء
اثبته ومعنى لمذهبي القول ثبت الحكم وسبق العلم ويحقق به
يتقنه وحملته ثابتا لازما وكلاما محققا اي رصينا وتوب محق
اي محكم النسج وحقت العنبر اجاطت والحاجة زالت واشتدت
وزيد حقيق بكذا اي ملبق به وهو من حقق بالضم وليس بصيلا يبنى
مفعولا ويقال هذه امرأة حقيقة بالحضانة وهو احق بماله اي لا حق
لغيره فيه بل هو مختص به بغير شريك والايم احق بنفسها من وليها اي
هما مشتركان لكن حقها اكد والحضانة بالكسر الحق الواجب والحق القرآن
وضدا لباطل خلق السموات والارض بالحق لا بكلمة كن كما قيل
ربما خلقت هذا باطلا والحق مطلقا هو الثابت الموجود من كل
وجه ومنه السهم حق والعين حقا اي موجود تا ثيره والحق ما يصح
يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى ما
الحكم وما يشتمل على الحكم المطابق للواقع ومطابقة الواقع والحق اسم فاعل
وصفة مشتهة يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي
وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والاديان والمذاهب باعتبار
اشتمالها على الحكم المذكور وعلى الوجهين الاخيرين يقابله الباطل
وعلى الوجه الاول يقابله البطلان والحق من الابقص منه فصل وهو
سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الثابت قولا وفعلا
والحق بمعنى الجهر ويقولون انصتوا غير حق والبيان الآن حقت
بالحق والمال قليل الذي عليه الحق والقرآن فقد كذبوا بالحق والصدق
قوله الحق والعدل وبيده تومنا بالحق والاسلام بالحق الحق والله سبحانه

والواجب الحق اهواءهم والتوحيد والكفر هم للحق كارهون والحظ والحق
في امور الحسي معلوم والحق وعد عليه حقا والحاجة ما تنال
منحق والحق المطلق هو واجب الوجود كما ان الباطل المطلق هو ممتنع
الوجود واما ممكن الوجود فهو باطل باعتبار نفسه واجب بالنظر
الى موجبه ممتنع بالنظر الى رفع سببه ممكن بالنظر الى عدم الانتفاء
الى السبب وعدمه وحق الله امتثال الامر وابتغاء مرضاته وقال
بعضهم حق الله ما يتعلق به النفع العام للعباد ولا يختص به احد كحرمة
الزنا وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير ولا شك
ان مشروعية العبادات لتحصيل الثواب ودفع العقاب وان منفعة
عامة للكل من لوازمها التكليف وليس حرمة مال الغير مما يتعلق
به النفع العام والا لم تملك اموال الكفار بالاستيلاء وكذا بالعكس
ولما اباح اموال المؤمنين بالرضاء منهم والحق ما غلبت حجته وظهر
التقوية في غيره والصواب ما اصطلح به المفسرون حسب الشرع وحق الكل
اي الناسب له الدين بحاله وحق زيد عرفا لحق على النحوي وحمل
عرف على التخصيص فاستكبر واحق الارض بغير الحق اي بغير استحقاق
ويقولون للتبين بغير الحق معناه اي بغير حق الله هذه الله واذ نهيه ومنكرا
كما في الاعراف اي بغير حق من حقوق العقل ولما كان القتل يوصف
تارة بالحق وتارة بغير الحق ذكر بغير الحق وصفا للقتل كما ذكر الحق وصفا
للحكم في قوله رددت حكمه بالحق لا انه حكم بقسم الجور والحق والحق
ايضا كالمسجد الجامع وحق اليقين كمسجد الجامع بمعنى حق الشيء
اليقين ومسجد اليوم الجامع لانه اضافة الشيء الى نفسه لاختلافهما
على هذا التغيير وقال الفراء العرب تضيف الشيء الى نفسه لاختلاف
اللفظين الحد في اللغة المنع والحاجز بين شيئين وتاويب المذنب
والنهاية التي ينتهي اليها تمام المعنى وما توصل اليه تصورا لمطلوب
هو الحد المراد في علم عندنا الاصوليين وحد الشيء هو الوصف المحيط
بمعناه المميز له من غيره وسمي حد الدار ونحوها به لكونه مانعا لما خالطه
عن معاودة مثله ولغيره ان يسلك مسلكه وحدا الحاجم المانع
الذي يمنع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه ومن شرطه ان يكون مطردا
ومنعكسا ومعنى الاطراد اينما مني وجد الحد وجد المحدود ومعنى
الانعكاس اذا فاعدم الحد عدم المحدود ولو لم يكن مطردا لما كان
مانعا كليا اعم من المحدود ولو لم يكن منعكسا لما كان جامعا لكونه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)